



البرلمان يحذف الموعد الحكومي المقترح من مسودة قانون الانتخابات

التشريعية والتنفيذية تستوضحان القضاء حول دستورية التأجيل

□ بغداد / محمد صباح

طاحت اللجنة القانونية النيابية بالمواعيد التي اقترحتها الحكومة لإجراء الانتخابات في النصف الأول لشهر أيار المقبل، ورفضت تضمينها في التعديلات التي أقرتها على مسودة قانون الانتخابات، تاركة للبرلمان إمكانية تحديد مواعيد جديدة للانتخابات سيتم تحديدها في جلسة نهاية الأسبوع الجاري.

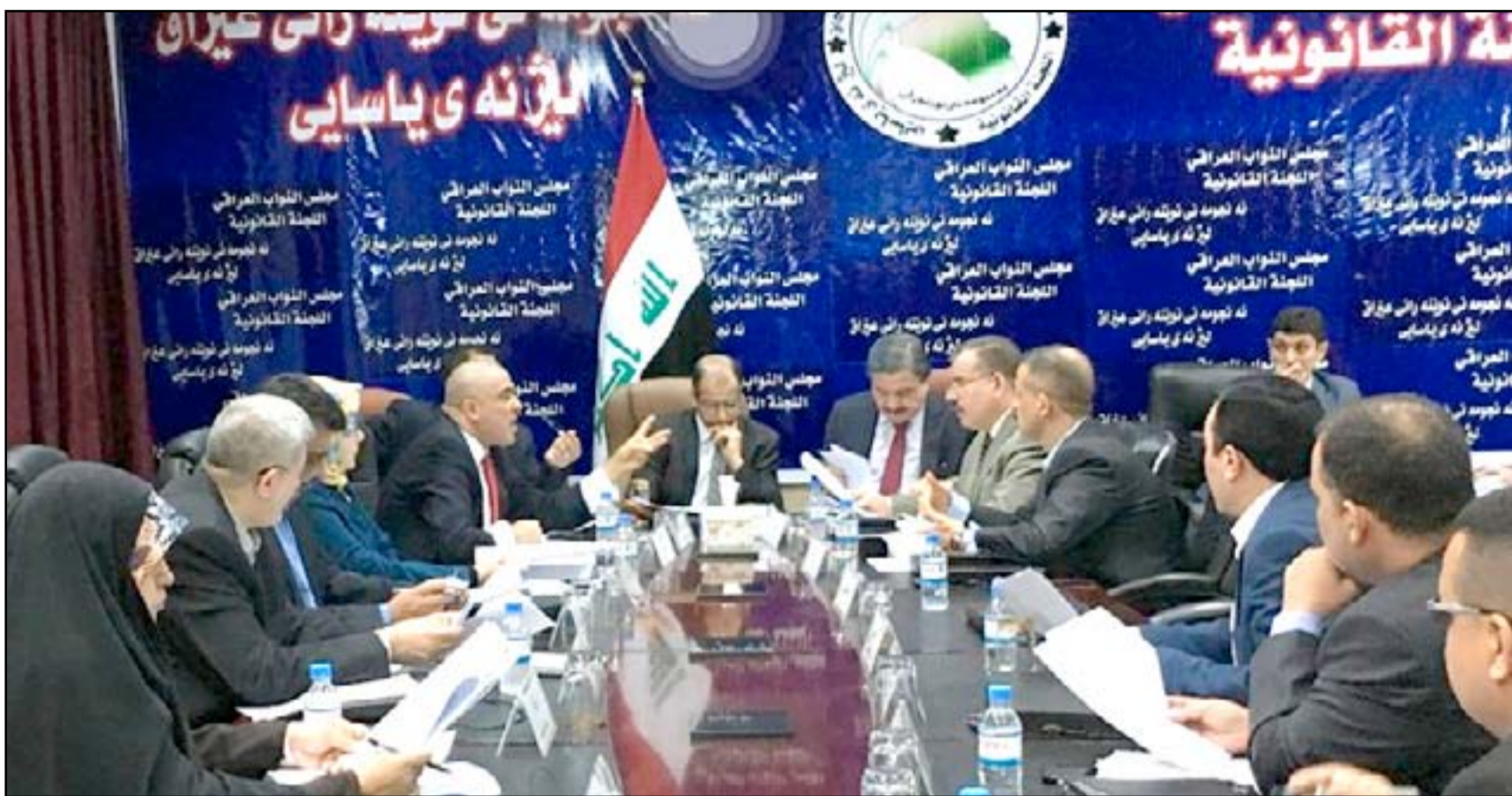
وتلقت المحكمة الاتحادية خطابين من البرلمان والحكومة بشكل منفرد، يستوضحان فيها عن دستورية تأجيل الانتخابات، وتنتظر السلطان التشريعية والتنفيذية رد القضاء لحسم الجدول حول مواعيد الانتخابات في مجلس النواب.

ويقول عضو اللجنة القانونية زانا سعيد، في حديث مع (المدى) أمس، أن "اللجنة القانونية بدأت بمراجعة ودراسة كل المقترحات التي وصلتها من قبل الكتل والنواب على قانون انتخابات اجتماعات اللجنة النيابية اليوم (أمس) الثلاثاء انتهت بالاتفاق على خمس عشرة مادة من مواد القانون".

وكانت اللجنة القانونية قد كشفت، يوم الإثنين الماضي لـ(المدى)، تسلمها ٧٠ تعديلاً مقترحاً على قانون انتخابات مجلس النواب الناقد لتضمينها في المسودة النهائية، ورأت أن الوقت لا يكفي لانتهاء من هذه المقترحات. ويضيف سعيد أن "اللجنة القانونية النيابية وضعت مع كل



الجبوري
في اجتماع
سابق مع
اللجنة
القانونية
البرلمانية



رئاسة البرلمان". بدوره يؤكد النائب صادق اللبان، العضو الآخر في اللجنة القانونية، أن "مواعيد الانتخابات ستعرض للمناقشة في جلسة يوم غد الخميس"، لافتاً إلى أن لجنته "لم تضمن مواعيد الانتخابات التي اقترحتها الحكومة في التعديلات الجديدة التي جرت على مسودة القانون الناقد".

وحول إمكانية تصويت مجلس النواب على تأجيل الانتخابات، يؤكد اللبان، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "الكتل الراضية للتأجيل والكتل الداعمة للانتخابات تكاد تكون بكفتي ميزان متقاربتين"، مشيراً إلى أن "الساعات القليلة المقبلة ستحدد مواعيد إجراء الانتخابات".

وأوضح عضو اللجنة القانونية أن رؤساء الكتل سيبحثون، خلال اجتماعهم صباح الخميس، بشكل مركز موضوع تأجيل الانتخابات من عدمه، لافتاً إلى أن "من أكثر النقاط خلافية على قانون الانتخابات هي محاولة بعض النواب إدراج مقترح يمنع مزدوجي الجنسية من المشاركة في الانتخابات المقبلة".

ويضيف اللبان أن "التحالف الوطني يعتقد أن خرق الدستور أخطر من إجراء الانتخابات وتفويت الفرصة على البيئة الانتخابية في بعض المناطق".

كاشفاً أن "البرلمان والحكومة خاطبا بشكل منفرد المحكمة الاتحادية بشأن دستورية تأجيل الانتخابات"، مؤكداً أن "الكتل المنتظر رد المحكمة للبت بهذا الموضوع بشكل قطعي".

"جلسة نهاية الأسبوع ستركز على مناقشة مواعيد الانتخابات أوتأجيلها، مبيّناً أن رئيس مجلس النواب سيرفض قانون الانتخابات للتصويت لكن ستعرض اللجنة القانونية على اعتبار أنها لم تستكمل مراجعتها وإعداد مسودة المشروع النهائية". ولفت إلى أن "اللجنة القانونية اتخذت قراراً بأن تواصل اجتماعاتها لمناقشة قانون الانتخابات مع أحد أعضاء هيئة

ولفت النائب الكردي إلى أن "المواعيد المقترحة من قبل الحكومة ومفوضية الانتخابات سيترك أمرها لمجلس النواب بمصادقة عليها أو تغييرها بمواعيد أخرى"، مؤكداً أن "اللجنة القانونية لم تضمن المواعيد التي اقترحتها الحكومة في التعديلات الجديدة لقانون انتخابات مجلس الخميس". ويشدد زانا سعيد على أن

مناقشة القانون تتمثل في شكل النظام الانتخابي وشروط المرشح من العمر إلى الشهادة الدراسية". ويقول النائب زانا سعيد أن "القانونية النيابية ألغت الفقرة الخاصة بالعضو القانوني أن انتخابات مجلس النواب العراقي لدورته الرابعة في اليوم والتاريخ والسنة ٢٠١٤/٥/١ مضيافاً أن "لجنته" اكتفت بالفقرة التي تشير إلى تحديد مواعيد الانتخابات بقرار من مجلس الوزراء بالتنسيق مع مفوضية الانتخابات ومصادقة البرلمان عليها".

المفوضية تصادق على 27 تحالفاً تضم 143 حزباً لخوض الانتخابات

وختم العامري بالقول "نحن ماضون في مشروعنا التغيير في خدمة هذا الشعب بقلوب مفتوحة وأيد مدودة لكل المخلصين المشاركين في بناء الوطن".

في غضون ذلك، أعلن نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي ترؤس تحالف القرار العراقي الذي يضم ١١ حزباً، وقال تحالف القرار العراقي، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إنه يضم "أحد عشر حزباً وهي حزب للعراق متحدون/أسامة عبد العزيز النجيفي، والمشروع العربي في العراق/ خبيس الخنجر، والمستقبل الوطني/ سلمان الجميلي، ومشروع الإرادة الشعبية/ مظهر الخريط، وحزب الهيئة الوطنية/ هيبث حمد عباس، وحزب الجهد العراقي/ طلال الزويبي، وحزب القد العراقي/ علي زيد منهل، وحزب النداء الوطني/ حازم حميد حمد، وحزب حركة النهضة الشبابية عز/ إبراهيم محمد سعيد، وحزب الحق الوطني/ السيد أحمد المساري، وحزب اتحاد صلاح الدين/ أحمد المشهاني".

وأوضح الساموك أن "المحكمة الاتحادية العليا أكدت على أن إنشاء مجلس الاتحاد يكون بقانون على وفق أحكام المادة (١٣٧) من الدستور، وذلك بأغلبية الثلثين وعلى وفق النصاب الذي ينص الدستور عليه". وأورد المتحدث الرسمي أن "على مجلس النواب في قراره، وفق تفسير المحكمة الاتحادية العليا، أن يدعو لتفسير التنفيذية والقضائية والمنظمات والمعنيين بإعداد الأفكار والتصورات التي تخص مجلس الاتحاد بكل أبعاده ومراميه وذلك في ضوء ما ورد في المبادئ الأساسية للدستور وتجارب الدول في هذا المجال".

وبيّن أن "قرار المحكمة أكد على ضرورة أن تجمع تلك الأفكار والتصورات والبيانات لتصاغ أحكام القانون على وفق السياقات التشريعية من مجلس الدولة ثم يعود المشروع ليقاّم في مجلس النواب ويسن بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس".



مؤتمر صحفي سابق لأعضاء مجلس مفوضية الانتخابات أمس، إن "أنسحاب تحالف الفتح من تحالف النصر جاء لأسباب فنية، وليس كما يشاع في الإعلام والمتصدين بباء العكر إنه جاء لخلافات مع الأخ رئيس الوزراء حول شروط الترشح لرئاسة الوزراء المقبلة". وأضاف العامري "لأمانة التاريخية إن رئيس الوزراء لم يبحث في هذا الموضوع مطلقاً أثناء المفاوضات ولا من قريب ولا من بعيد، وسبقنا علاقتنا مع الأخ

البقيع الوطني، وتجمع صوت الجماهير، وتجمع أختيار العراق، وتيار الحكمة الوطني، وتنظيم الداخل، وحزب التطور العراقي، وتجمع ثوار الانتفاضة، وتيار الشهيد الأول، وتجمع العراق الجديد، وتيار الأبرار الوطني. وانسحب (تحالف الفتح)، الذي يترأسه الأمين لمنظمة بدر هادي العامري من تحالف في بيان تلقت (المدى) نسخة منه

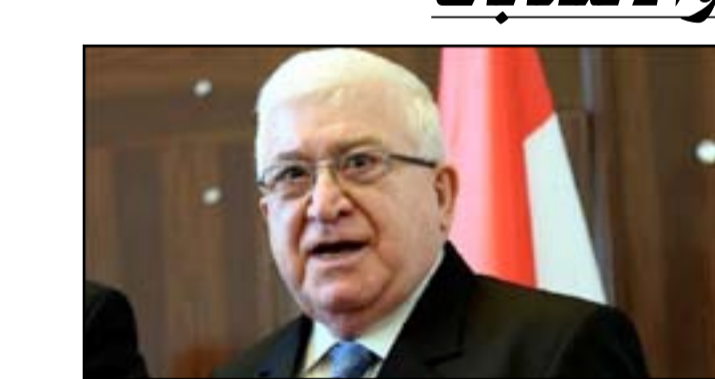
النصر، وعراقيون رؤية وقرار، وتحالف الفتح، وتحالف نداء العراق للإصلاح والتغيير، وتحالف وطنيون للإصلاح، واتحاد دولة القانون، وتحالف إنقاذ ديبالي، وتحالف صلاح الدين هويتنا، واتحاد الكلدان، وتوحيد وتلاحم العرب في كركوك، وجبهة تركمان كركوك، وتحالف الحكمة لبناء الدولة، وتحالف عراق السلام، وتحالف كتل الإصلاح الوطنية، وضّم (تحالف النصر) الذي يترأسه رئيس الوزراء حيدر العبادي، ٢٩ حزباً وهم عراق النهضة والسلام، وحزب الغضبية، وكتلة مستقلون، وحزب الحق المدني التركماني، والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، وتجمع وتمية، وكتلة النصر والإصلاح الوطني، وتجمع مقتدرين للسلم والبناء، وحزب الثبات العراقي، وحركة الوفاء العراقية، والمؤتمر الوطني العراقي، وكتلة الأمانة العامة، وتيار العدالة والنهوض، وحركة انقاصيون/ مجلس الأمناء، وحركة عطاء، وحزب

□ بغداد / المدى

أعلنت مفوضية الانتخابات، أمس الثلاثاء، أن عدد التحالفات التي صادقت عليها بلغ ٢٧ تحالفاً، فيما بلغ عدد الأحزاب الخاضعة في تلك التحالفات ١٤٣ حزباً سياسياً.

وقال رئيس الإدارة الانتخابية رياض البدران، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "عدد التحالفات الانتخابية المصاحبة عليها بلغ (٢٧) تحالفاً انتخابياً"، لافتاً إلى أن "عدد الأحزاب المنضوية في تلك التحالفات بلغ (١٤٣) حزباً سياسياً". وأضاف البدران إن "الأحزاب التي

معصوم ونوابه يدعون لحسم قانوني الموازنة والانتخابات



□ بغداد / المدى

شدد رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، خلال اجتماع عقده مع نوابه الثلاثة، على ضرورة الإسراع بحسم قانوني الموازنة والموازنة المالية العامة من قبل البرلمان، فيما أبدى ترحيباً بالتطورات الأخيرة التي شهدتها الأزمة بين بغداد وأربيل.

وذكر بيان لرئاسة الجمهورية، حصلت (المدى) على نسخة منه، أن "فؤاد معصوم، اجتمع يوم الثلاثاء، في قصر السلام ببغداد بنواب رئيس الجمهورية نوري المالكي وإياد علاوي وأسامة النجيفي"، مبيّناً أن "جدول الأعمال تضمن مناقشة عدد من الملفات المهمة ذات الصلة بالانتخابات المقبلة وقانون الموازنة والحوار ما بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان".

يذكر أن قانون الموازنة سيكون ضمن جدول أعمال جلسة البرلمان ليوم الأربعاء لغرض عرضها على القراءة الأولى، فيما سيتم التصويت على التعديلات التي اجريت على قانون الانتخابات في جلسة غد الخميس. وأكد الاجتماع، بحسب البيان، على "ضرورة تعزيز النفاها ما بين الحكومة ومجلس النواب للتوصل إلى تفاهات تساعد في سرعة إقرار قانون الموازنة، بما يساعد على تمشية أمور الدولة"، كما شدد المجتمعون على "أهمية تكثيف الجهود داخل البرلمان من أجل حسم موعد الانتخابات وتشريع قانون الانتخابات". وأضاف الاجتماع بـ"الاستجابة إلى مبادرة رئاسة الجمهورية، وبالحوار المتواصل ما بين الوزارات في الحكومة الاتحادية والإقليم بشأن الجوانب الفنية المعقدة، وصولاً إلى تفاهات مطلوبة لحل جميع الإشكالات"، مؤكداً "ضرورة تفعيل وتكثيف الجهود للوصول إلى حلول عملية مختلفة لجوانب الموازنة، وفق السياقات الدستورية".

وعقب انتهاء الاجتماع، قال معصوم، خلال مؤتمر صحفي عقده بحضور النواب الثلاثة وتابعته (المدى)، إن "رئاسة الجمهورية قامت بمبادرتي عديدة لإيجاد الحلول للخلافات بين حكومتي أربيل وبغداد"، مبدياً ترحيبه بـ"الاتفاقات بين الطرفين"، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة "تفعيل وتكثيف الجهود للوصول إلى حلول عملية مختلفة لجوانب الإزمة على وفق السياقات الدستورية". ووصل وفد حكومي إلى أربيل قادماً من بغداد برئاسة الأمين العام لرئاسة الوزراء، مهدي العلق، في خطوة هي الأولى منذ إجراء استفتاء الإقليم في أيار الماضي.

وأفضت ٥ اجتماعات عقدها الوفد مع لجان فنية ومسؤولين في حكومة إقليم كردستان إلى التوصل لتفاهات مشتركة بشأن إعادة فتح المطارات في الإقليم أمام الطيران الدولي التي حظرتها بغداد في أحد إجراءاتها التي فرضتها على الإقليم رداً على إصرارها الحضي باتجاه الاستفتاء.

المحكمة الاتحادية تطالب بتشريع "مجلس الاتحاد"

ولفت المتحدث الرسمي باسم المحكمة الاتحادية، إلى أنه "وفقاً لما ذهبت إليه المحكمة الاتحادية العليا فإنه يلزم أن تسبقه مرحلة تحضير وإعداد لأهمية هذا المجلس الذي يشكل الجناح الآخر للسلطة التشريعية بعدما شكل مجلس النواب جناحه الأول حيث وردت أحكامه في صلب الدستور، وهذا ما كان يقتضي بالنسبة لمجلس الاتحاد".

وتابع الساموك أن "الحكم الصادر عن المحكمة شدد على أهمية استيفاء القانون للشروط الشكلية والموضوعية وعلى مستوى الوضوح والدقة التي تمنع الاجتهادات المتعارضة، لذا يلزم أن يصدر عن مجلس النواب قرار (بيان) يشير إلى توجيه مجلس النواب بتشريع قانون مجلس الاتحاد لإكمال جنائحي السلطة التشريعية الوارد نكرها في المادة (٤٨) من الدستور التي تنص على (تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد)".

الدستور المتعلقين بمجلس الاتحاد". وتنص المادة (٦٥) من الدستور على أن يتم إنشاء مجلس تشريعي يُدعى بـ(مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يسن بأغلبية أعضاء مجلس الاتحاد.

كما نصت المادة (١٣٧) من الدستور على أن يؤجل العمل بأحكام المواد الخاصة بمجلس الاتحاد أيضاً وردت في هذا الدستور، إلى حين صدور قرار من مجلس النواب، بأغلبية الثلثين، بعد دورته الانتخابية الأولى التي يعدها بعد نفاذ هذا الدستور. وأشار إلى أن "الحكم أكد أن هاتين المادتين يكمل بعضهما البعض بإصدار قانون يتضمن إنشاء مجلس الاتحاد وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به من شؤون".

□ بغداد / المدى

أكدت المحكمة الاتحادية العليا، أمس الثلاثاء، ضرورة استكمال مكونات السلطة التشريعية بتشريع قانون مجلس الاتحاد. ومن المقرر أن تجري الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات عام ١٢ أيار المقبل، وسيحل مجلس النواب نفسه مع افتتاح صناديق الاقتراع.

وقال المتحدث الرسمي ياسين الساموك في بيان تابعته (المدى) إنه "مع اقتراب الدورة النيابية الحالية على الانتهاء يجدر الإشارة إلى حكم صدر عن المحكمة الاتحادية العليا بالعدد (٧٢/ اتحادية) الصادر عام ٢٠١٢ يخص إكمال مكونات السلطة التشريعية بإصدار قانون مجلس الاتحاد".

وأضاف الساموك أن "الحكم جاء على إثر مطالبة مجلس النواب بتفسير المادتين (٦٥) و(١٣٧) من